طبق الاصل

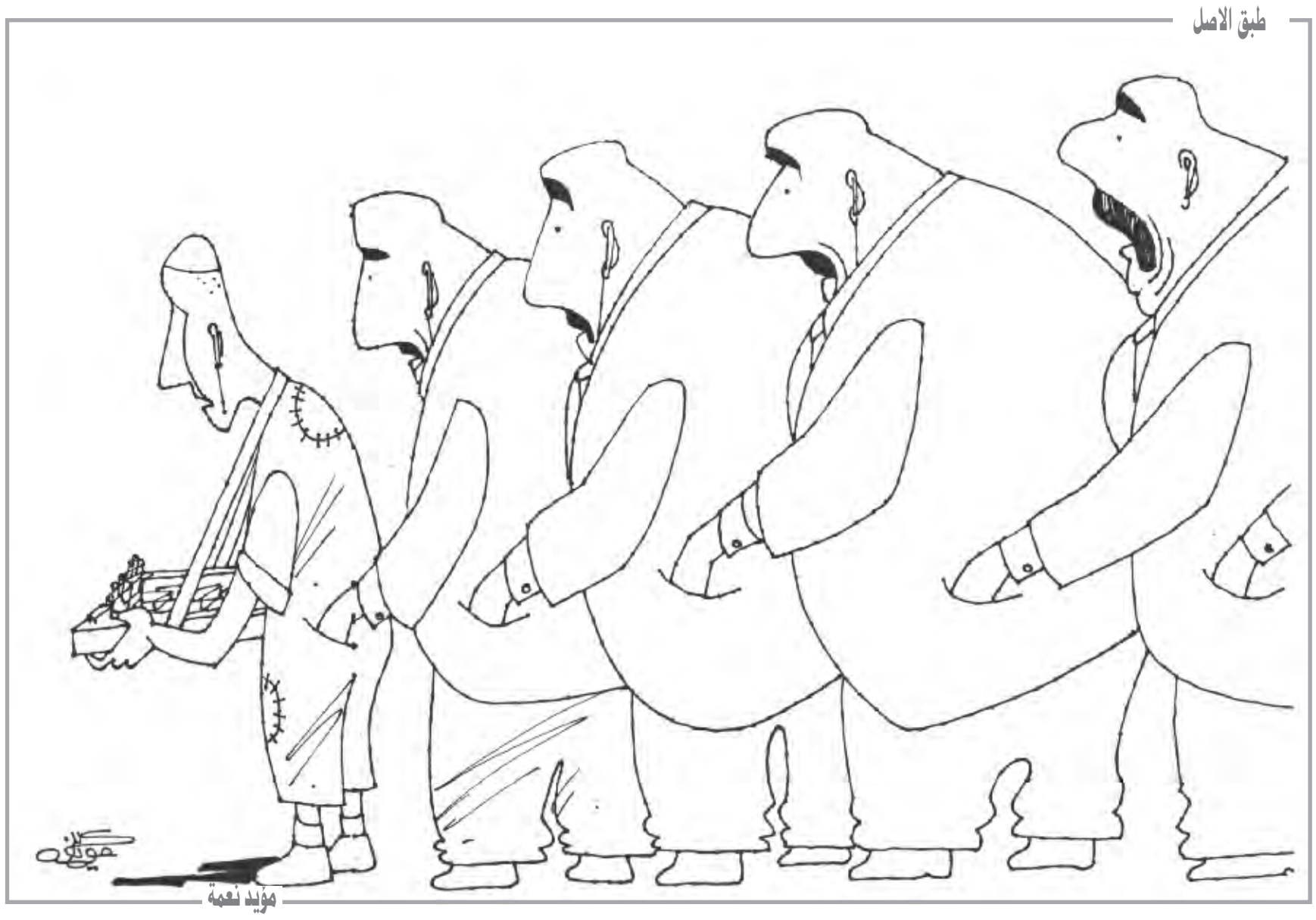

مؤيد نعمة

هل يخرج الفساد في العراق عن نطاق السيطرة؟

حذر المراقبون من استشراء الفساد في العراق. و لكن هل تنضم الولايات الى الجهود الرامية الى الحد منه؟

من وجوه عدة، كانت كستر باتلز مقاولا كابوسا في العراق. كانت الشركة المرتبطة بشركتين رئيستين، مايك باتلز و سكوت كستر، قد بالغت بطلبها اموالا اضافية من سلطات الاحتلال تقدر بملايين الدولارات، طبقا لشكوى من اثنين من منتسبيها السابقين. لقد ضاعفت الشركة من قوائم الرواتب و اعادت صبغ الرافعات الشوكية العائدة الى الخطوط الجوية العراقية التي وجدتها في مطار بغداد- الذي تعاقدت كستر باتلر على حمايته. ثم قامت بتأجيرها الى الحكومة الامريكية، كما تقول الشكوى. و في خريف ٢٠٠٤ طلب ستيفان شاد ، نائب مدير مجلس القوة الجوية بمنع الشركة من الحصول على عقود امريكية في المستقبل قائلا إن كستر باتلر قد " خلقت شركات وهمية حققت من خلالها بالخداع ارباحا عن طريق تضخيم تكاليفها المزعومة"، و استنتج مفتش الجيش العقيد ريجارد بالارد، في تشرين الثاني ٢٠٠٣ ان التجهيزات الامنية كانت غير كفء وإنها رفضت الاذعان لأوامر قوة المهمات المشتركة" ان ما رأيناه كان مروعا" هكذا كتب بالارد الى مرؤوسيه في رسالة الكترونية حصلت عليها نيوزويك. و مع ذلك فعندما تقوم جهات بمقاضاة كستر باتلر نيابة عن حكومة الولايات المتحدة- طبقا للقانون الامريكي الذي يهدف الى معاقبة منتفعي الحروب و الخداع- رفضت ادارة بوش ان تساهم في الامر. " لم تحرك اصبعا لاستعادة ٥٠ مليون دولار حصلت عليها كستر باتلر عن طريق الاحتيال" كما قال آلان كرايسون، وهو محام لجهتي بتي بالدون و روبرت ايساكسون. وفي الاشهر الاخيرة قام القاضي المسؤول " اليس الثالث" من محكمة المقاطعة في فرجينيا بدعوة وزارة العدل إلى الاشتراك في الدعوة القضائية الا انه لم يكن هنالك من استجابة. حتى ان حليف الادارة السيناتور جارلس كراسلي قد طلب ان يعرف في رسالة بتاريخ ١٧ شباط موجهة الى النائب العام البرتو كونزاليز سبب عدم تعضيد الحكومة للدعوة القضائية. لان هذه الحالة"الجرثومة" هي الاولى التي يتم الكشف عنها ضد مقاول في العراق." ان مليارات الدولارات من دافعي الضرائب هي عرضة للخطر، استنادا الى السابقة التي يمكن ان تعطيها هذه الحالة، كما قال نائب جمهوري.

لماذا لم تنضم الادارة الامريكية الى الدعوة القضائية؟ قالت الادارة بشكل شخصي إن قوة الاحتلال، المعروفة باسم سلطة الاحتلال المؤقتة، كانت مؤسسة متعددة الجنسية، و لم تكن جيشا لحكومة الولايات المتحدة. لذلك فان حكومة الولايات المتحدة قد سلب حقها عن طريق الاحتيال. عندما اشار المحامون ، على اية حال، الى ان الرئيس جورج بوش قد وقع قانونا عام ٢٠٠٣ يسمح بتحويل ١٨,٧ مليار دولار الى السلطات الامريكية في العراق، بضمنها سلطة الاحتلال المؤقتة" ككيان للولايات المتحدة الامريكية" وان العديد من عقود كستر باتلر تشير الى الطرف الاخر كونه "الولايات المتحدة الامريكية". تتصاعد الضغوط على الادارة لأجل الانضمام الى القضية- او على الاقل في نشر رسالة علنية ان كانت تعتقد بان التحايل على سلطة الائتلاف المؤقتة هو بمثابة التحايل على الولايات المتحدة. ان اخر موعد اعطاه القاضي لتلك الرسالة هو هذه الجمعة. ولكن المتحدث الرسمي باسم وزارة العدل قال الاسبوع الماضي بان الحكومة "ربما" ما زالت ترفض المشاركة. "اني مستعد لدفع ٥٠ دولارا كرهان بأنهم لن يقدموا" هكذا قال ريجارد ساوبر، محامي كستلر باتلز، التي مازالت تعمل في العراق. (كما انه يرفض تهم التحايل و عدم الاهلية).

ان تردد الادارة في المقاضاة قد احال احتلال العراق الى "منطقة حرة للاحتيال" كما يقول المستشار السابق الكبير لسلطة الائتلاف المؤقتة فرانكلين ويليز. بعد سقوط بغداد، لم يكن هنالك من قانون عراقي لان نظام صدام حسين قد مات. و لكن ان لم يطبق قانون الولايات المتحدة ايضا، عندها فان كل شيء مباح، كما يقول ويليز. يقارن المسؤول السابق في سلطة الائتلاف العراق بـ"الغرب الوحشي" قائلا إنه سلم دفعة تبلغ ٢ مليون دولار –الى كستر باتلز على شكل بلوكات نقدية.(استدعينا مايك باتلز و قلنا، " اجلب حقيبة" هكذا قال ويليز الى الكونغرس في شباط). ان ويليز و النقاد الآخرين قلقون من ان ٤,١ مليار فقط من اصل ١٨,٧ مليار قد تم صرفها حتى الان، وان الموقف القانوني للولايات المتحدة سوف يفتح الباب الى المزيد من الاحتيال في المستقبل." ان لم تتخذ خطوات عاجلة، سيصبح العراق اكبر فضيحة فساد في التاريخ" هكذا حذرت مجموعة مناهضة للفساد " الشفافية الدولية" في تقرير صدر حديثا. و يضيف كراسلي إلى أنه اذا قررت الادارة ان" قانون المزاعم الكاذبة" لا يطبق في العراق، فان" أي اصلاح للاحتيال و الضياع و الاساءة لدافع الضرائب .. سوف يقمع".

ان ما يتعرض للخطر هو اكثر من الاموال الامريكية ذاتها. فقد انتقدت الادارة بقسوة الامم المتحدة بسبب سرقة ملايين الدولارات من برنامج النفط مقابل الغذاء في عهد صدام. ولكن خليفة النفط مقابل الغذاء تحت الاحتلال، المسمى صندوق تطوير العراق، يمكن ان يشمل اساءة تصرف بمليارات الدولارات. في ٣٠ كانون الثاني، استنتج المفتش العام السابق في سلطة الائتلاف المؤقت، ستيوارت بوين، ان سلطات الاحتلال قد قدمت تفسيرات واهية عن مفردات ٨,٨ مليار دولار في ذلك الصندوق. " لم تطبق سلطة الائتلاف المؤقتة سيطرة مالية مناسبة" كما يقول باوين. يقول مسؤولو الولايات المتحدة إنه كان من المستحيل ، في ظرف الحرب، ان تتبع مثل هذه السيطرة. و مع ذلك فان ادارة بوش الان اما تتجاهل وإما تماطل في اجراء التحقيقات باستخدام صندوق عائدات النفط، طبقا لتقارير من النائب الجمهوري هنري واكسمان، واخرين.

و في حالة واحدة، وجدت وكالة التدقيق في وزارة الدفاع ان اكبر مقاول امريكي في العراق، فرع شركة هاليبرتون KBR –قد رفع من قيمة قوائمه بغير حق بمقدار ١٠٨ ملايين دولار عن طلبية تجهيز وقود. الا ان البنتاغون سمحت الى KBR بان تنقح- او تعتم- جميع الاشارات السالبة تقريبا على الشركة لحسابات التدقيق في ٨ تشرين الاول ,٢٠٠٤ و هذا يشمل أية اشارة الى المبلغ ١٠٨ ملايين دولار الذي زعم بان الشركة قد بالغت بها و الاستنتاج الواضح من التدقيق الحسابي ان البيانات المقدمة من KBR التي تثبت الاسعار "لم تكن كافية". بعدها قدمت وزارة الدفاع هذه النسخة المعدلة الى هيئة الاشراف التابعة الى الامم المتحدة من ان واشنطن قد وافقت عليها طبقا لقرار الامم المتحدة ,١٤٨٣ من الطبيعي ان شركة الرقابة مسموح لها بان تخضع للرقابة املاكها او المعلومات الشخصية و لكن" هذه التنقيحات قد تجاوزت كل ما يمكن ان يسمح به القانون الامريكي" كما يقول توم سوزمان، خبير في واشنطن. يصر المتحدث باسم هاليبرتون ويندي هال على ان للشركة الحق في اجراء تلك التنقيحات لان الرقابة كانت " مقررة مسبقا" و " ممثلة لطرف واحد من القضية" . كما ينكر هال ايضا من ان الشركة قد بالغت بالأسعار.

ان فريق الامم المتحدة للرقابة، المسمى "هيئة الاشراف و النصح الدولية"، غاضب بسبب هذه التقارير كثيرة التنقيح، كما قال مسؤولون الى نيزويك. طلبت الهيئة الخريف الماضي استئجار رقيب حسابات خاص. و لكن يجب على البنتاغون بعد ان يقدم ذلك العقد بعد ستة اشهر من التأخير. يقول متحدث باسم البنتاكون بان فريق التدقيق التابع للامم المتحدة" وافق على ان معلومات KBR المقدمة كانت تفي بما هو مطلوب" لكن متحدثا باسم الامم المتحدة قال إن ذلك ليس صحيحا.

ان طريقة الادارة التي تبدو انها غير منحازة تجاه هذه القضايا قد تتضمن معاني اخرى. فقد علمت نيوزويك بان الادعاء العام يخطط لإدراج عدة مقاولين في العراق بسبب تهم ارتكاب جرائم و لكن تلك التهم قد ترد اذا ما حكمت المحكمة بقضية كستر باتلز من ان سلطة الائتلاف المؤقتة ليست ذراع الولايات المتحدة." لو جعلت من سلطة الائتلاف المؤقتة كيانا امريكيا، فانك تفتح الباب لجميع انواع مزاعم المسؤوليات القانونية. و لكنها ان لم تكن كيانا امريكيا، عندها لا يمكن استعراض هؤلاء الاشخاص في المحكمة" كما يقول جيم مجيل من مكتب المفتش العام في سلطة الائتلاف المؤقتة. وهذا قد يعني ان كستر باتلز و آخرين لن يكونوا مسئولون امام أية جهة.

ترجمة : فاروق السعد
عن : نيوزويك

أمريكا و الصين - إعادة تقييم العلاقات الثنائية

كتبت كوندوليزا رايس عندما كان جورج بوش يخوض جولة الانتخابات لفترته الرئاسية الأولى" إن الصين تمقت دور الولايات المتحدة في منطقة آسيا-الباسفيك". وخلال زيارة للصين كجزء من جولتها الآسيوية وهي تلعب دورها الجديد كوزيرة للخارجية، تجنبت بشكل دبلوماسي صراحة كهذه، مشيرة بدلا من ذلك إلى إن أمريكا والصين لديهما مصالح مشتركة في استقرار المنطقة و العالم. ولكن في منطقتين حيث تبرز مواضيع الأمن، كوريا الشمالية وتايوان، لم تجد السيدة رايس الصينيين متعاونين تماما.

و لقد أوضحت ان أمريكا كانت جزعة من عدم حصول تقدم في المباحثات السداسية التي تضيفها الصين حول برنامج كوريا الشمالية النووي والتي تشمل أيضا كوريا الجنوبية، اليابان و روسيا. في ٢١ آذار، بختام جولتها التي شملت ٦ أقطار، أبلغت الصحفيين في بكين بان أمريكا بقيت "ملتزمة "بالمباحثات، برغم رفض كوريا الشمالية الحالي في المشاركة. ولكنها قالت أيضا لو استمرت كوريا الشمالية على عنادها" سيتوجب علينا البحث عن خيارات أخرى".

ماذا يمكن أن تكون تلك الخيارات؟ تشديد الضغوط على تجارة كوريا الشمالية من الأسلحة، والأدوية و الدولارات المزورة قد تكون من بين الاحتمالات. وقد يكون الاحتمال الآخر إحالة المشكلة إلى مجلس الأمن. مما يغيض الأمريكان هو أن القادة الصينيين لم يبدو أي إشارة على رغبتهم في زيادة الضغط على كوريا الشمالية لكي تعود إلى المفاوضات، وذلك ناهيك عن ألإشارة إلى تقديم تنازلات.

لم توضح أمريكا تماما كيف ترغب في أن تضغط الصين على كوريا الشمالية. تقوم الصين بتجهيز المواد الغذائية الأساسية والطاقة، ولكنها تعارض فرض حصار اقتصادي على جارتها الشيوعية وحليفتها القومية. و يخشى أن تؤدي هذه الإجراءات إلى زعزعت البلد الفقير بطريقة قد تهدد الصين.

يقول آدم وارد من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن ان أمريكا لا تتوقع فعلا ان الصين سوف تفرض حصارا في هذه المرحلة او توافق على إحالة الموضوع إلى مجلس الأمن. ولكنه يقول ان الأمريكان يرغبون في الأقل في أن تلوح الصين إلى كوريا الشمالية إلى إنها قد تكون راغبة في تبني سياسة مشددة وان مزاعم كوريا بامتلاك الأسلحة النووية هو موضوع يؤثر أيضا على الأمن الصيني.

قد يرغب بعض المسؤولون الصينيين فعلا في أن يكونوا أكثر تعاونا مع الأمريكان، ليس اقلها لان برنامج كوريا الشمالية النووي يعطي الولايات المتحدة ذريعة للاحتفاظ بوجود امني قوي في شرق آسيا واليابان كوسيلة لدعم قواتها العسكرية. ولكن الآخرين يخشون من أن إسقاط نظام كوريا الشمالية قد يسمح لأمريكا بإملاء شروطها في إعادة توحيد شبه الجزيرة وتحرم الصين من العمق الاستراتيجي في مواجهة القوات الأمريكية.

لم يبد الروس أي رغبة في إقناع كوريا الشمالية، وحتى كوريا الجنوبية هي في بعض الأوقات تكون جزعة بسبب الخطاب الأمريكي. وخلال جولتها في المنطقة، كانت السيدة رايس تبذل جهودا كبيرة لإعادة التأكيد لجميع الأطراف ذات العلاقة إن أمريكا كانت تحترم سيادة كوريا الشمالية. وأصرت على أن أمريكا ليس لديها خطط لمهاجمة أو لغزو البلاد. كانت تلك الملاحظات قد استقبلت بارتياح في كوريا الجنوبية، حيث كانت هنالك مخاوف من تصعيد التوترات بين أمريكا وكوريا الشمالية بعد وصف السيدة رايس للشمال باعتباره"قاعدة للطغيان" في كانون الثاني. وكررت عرض أمريكا لتقديم مساعدات اقتصادية كجزء من تسوية الموضوع النووي.

وبخصوص علاقات الصين بتايوان، قالت السيدة رايس بان تبني الصين الأسبوع الماضي قانوناً مضاداً للانفصال، الذي يهدد باستخدام " وسائل غير سلمية" ضد الجزيرة في حالة تأكيد عزمها على الاستقلال كان "تطورا غير مرحب به". وكانت جافة كثيرا في نقدها الاتحاد الأوربي لعزمه على رفع حظر بيع الأسلحة إلى الصين الذي كانت تفرضه ردا على قمع المتظاهرين في ساحة تيانانمين عام ,١٩٨٩ وحذرت أكثر من مرة الأوربيين كي لا يفعلوا أي شيء من شأنه أن يؤدي إلى تغيير توازن القوى في آسيا. "إنها الولايات المتحدة- وليس أوربا- التي دافعت عن المحيط الهادئ" كما قالت.

قد يهتم الأوربيون كحد أدنى بالموضوع. في ٢٠ آذار قال وزير الخارجية البريطاني، جاك سترو ان المشاكل السياسية المتعلقة برفع الحصار قد أصبحت "أكثر صعوبة" كنتيجة لنقص التقدم الحاصل في الصين حول مواضيع حقوق الإنسان إضافة إلى المصادقة على القانون المضاد للانفصال. اشار أخيرا مسؤولو الاتحاد الأوربي إلى أن الحصار قد يتم رفعه في منتصف العام، مع انه سيكون بإدخال تقييدات على بيع الأسلحة إلى الصين.

ومع جميع اختلافاتهم، فان كلاً من الأمريكان و الصينيين حريصون على عدم جعل موضوع حقوق الإنسان يؤثر على مفاوضاتهما. فقبل فترة قصيرة من زيارة السيدة رايس، أطلقت الصين سراح سجينة سياسية بارزة، ريبيا كادير. كانت السيدة كادير، امرأة أعمال من المقاطعة الغربية زنجيانغ، قد اعتقلت عام ١٩٩٩ وهي في طريقها للقاء وفد من الكونغرس الأمريكي. واتهمت بتهديدها للأمن الوطني. وكرد فعل لإطلاق سراحها قالت أمريكا أنها لن تحاول انتقاد الصين خلال اجتماع هذا العام في جنيف للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، الذي ابتدأ الأسبوع الماضي. برغم قلق السيد سترو، فان السيدة رايس قد قالت في بكين ان" هنالك بعض التقدم" في حقوق الإنسان في الصين خلال الأشهر الأخيرة.

إن حرص السيدة رايس على عدم إثارة الصين كان واضحا أيضا في طوكيو، حيث كانت قد سئلت عن توضيح وصفها للصين باعتبارها" منافساً إستراتيجياً" قبل أن تلتحق بإدارة بوش. إن هذا يبين، كما قالت، بان عليك أن لا تكتب مقالة ومن ثم تلتحق بالحكومة:" فالناس قد يقرأونها حقا".

ترجمة :المدى
عن : الايكونومست

بوش، ايديولوجيا وبراغماتية

يرى مؤيدو بوش ان اول فضائله هي الاستمرار او التشبث بابقاء المهمة التي كان قد رسخها، اما مغتابوه فيرون ان اول عيوبه هي عدم المرونه، ورفضه تكييف عمله وخطابه مع الظروف المتغيرة.

غير ان خطابه الافتتاحي الثاني يقدم لنا سياسة تتسم بشكل اساس بالانكياب على المصلحة الوطنية الاميركية بالمعنى الضيق للكلمة والمعلن خلال الحملة الانتخابية لعام الفين، وبالقدر نفسه على الأولولية المطلقة لمحاربة الارهاب التي كانت تبرر، بعد احداث ايلول ٢٠٠١، التوقيع على بياض والممنوح لاسوأ الديكتاتوريات او إلى المنافسين التقليديين للولايات المتحدة الاميركية مثل روسيا والصين،ويستعيد خطاب بوش منذ الآن لهجة توماس وودرو ولسن (١٨٥٦ - ١٩٢٤) وجون فيتزجير الدكندي (١٩١٧ - ١٩٦٣) ويندرج في اكثر التقاليد الاميركية تمجيداً وهي الدفاع ونشر الحرية.

غير ان اميركا جورج بوش قد اكثرت من الالتفاف على الحقيقة والقانون وعملت على مكب الديكتاتوريات الدموية / مثل طالبان وصدام حسين / لاسباب مثيرة للشك في الحقيقة وبنتائج مكلفة جداً لمصداقية الولايات المتحدة الى حد ان هناك من لا يرى في هذا الخطاب الا خليطاً من السذاجة والصلف. ومن المحتمل جداً ان يتصرف هكذا ايضاً القسم الاعظم من اوربيي الغرب والقسم الاعظم من شعوب (الشرق الاوسط الكبير) هذا الذي تنوي الولايات المتحدة الاميريكية ادخال الديمقراطية فيه، ولكن ليس هكذا ستتصرف الشعوب وعلى الاقل المثقفون والمنشقون القدماء، في الدول الشيوعية السابقة، فهؤلاء سوف يجدون في هذا الخطاب اللهجة نفسها التي كانت في خطب رونالد ريفان المعلنة في لندن حول انتصار الديمقراطية المقبل والحاجة إلى الارتقاء بها او الصراخ امام جدار برلين "سيد غورباتشوف، اهدم هذا الجدار!".

ومثل جورج بوش الاب الذي اعلن عن هدف اوربا واحدة (واحدة وحرة)، هذه الخطابات التي استقبلها الغرب بارتياب اثارت حماسة المتشفين في الشرق واسهمت في ان تحثهم على الاعتراف والثقة باميركا التي قادتهم إلى دعم المغامرة العراقية - لسوء الحظ -.

وربما اعترف هؤلاء المنشقون انفسهم ليس فقط بنفوذ ناثان نشارنسكي، البطل المنشق الروسي الذي اصبح صقراً اسرائيلياً، بل وايضاً بريشة مارك بالمر، الكاتب الرئيس للخطب الرئاسية في عام ١٩٨٠ والذي نشر في عام ٢٠٠٣ كتاباً مدهشاً تحت عنوان / كسر محور الشر الحقيقي، كيف التخلص من آخر الديكتاتوريات في المعالم عام ٢٠٢٥ / من خلال الصراخ امام فداحة هذا المشروع بكل معاني الكلمة، لنتذكر ان / مارك بالمر / كان دبلوماسياً اميركياً فعالاً جداً، ولعب دوراً استثنائياً في نهاية الحرب الباردة عندما كان سفيراً في بودابست، هل ينبغي تسليم الاسلحة وترك ارتيابنا؟

لنبدأ من بعض تاريخ السياسات الامريكية، فالخطاب الافتتاحي لـ (جون كندي) الذي كان يتعهد بعدم النكوص امام اي عبء ولا اية تضحية خدمة للحرية.. استطاع هذا الوعد ان يقوده إلى خليج الخنازير وإلى فيتنام، ولم يكف لانجاح هذه المشاريع.

وفي عام ١٩٥٢، كان جون فوستر دلس - يضع - بوجه الشيوعية - سياسة التحرير امام سياسة المنع او الاحتواء لكنه لم يكف في عام ١٩٥٦ عن طمأنة الاتحاد السوفيتي خلال الثورة الهنغارية، وكان (وورد ولسن) يطالب بتقرير مصير الشعوب على انه اساس العالم السلمي والديمقراطي، لكنه لم يستطع تطبيقه الا الا على شعوب الامبراطوريات المهزومة.

وللعثور على مفتاح هذه التناقضات ربما يجب القفز إلى الوراء من ذلك العصر وحتى خطاب الرئيس جون كانسي آدمز المشهور في (٤) تموز عام ١٨٢١: "لا تغامر اميركا في الخارج بحثاً عن وحوش لتدميرهم... وهي تتمنى الحرية والاستقلال للجميع، وهي ليست الا بطلة نفسها، كما انها تعرف جيداً انها ما اصطفت اطلاقاً تحت رايات اخرى عير رايتها، وهي رايات استقلال الشعوب الاخرى، وقد اشتركت في كل حروب المصالح والدسائس وحروب البخل الفردي والحسد والطموح دون ان تتمكن من التخلص منها وقد تصبح ديكتاتور العالم، انها لم تعد سيدة عقليتها الخاصة".

كان النقاد الاميركيون الذين يستندون إلى المدرسة الواقعية او الانعزالية يستفيدون من هذا النص البليغ والحدسي، وعلى خلافهم فان الاكثر / مثالية / او / امبريالية / من المحافظين الجدد، مثل روبيرت كاغان، يرون ان اميركا التي اصبحت قوة عالمية عظمى لم يعد عليها ان تخشى من تدمير الوحوش، اعداء الحرية، سيما ان امنها الخاص يعتمد على ذلك، وفي مقالة في عام ١٩٨٠ كان احد الاصدقاء المعتدلين للمحافظين الجدد وهو ناثان كاركوف يرى في خطاب جون كانسي آدمز تفوق المعارضة التقليدية بين الواقعيين والمثاليين وانه قد نجم عن ذلك معارضة بين المبادئ والحكمة، فالمبادئ تحدد الاتجاه الذي يجب اتباعه، والحكمة تدخل في التطبيق المصلحة الوطنية وعلاقات القوى، ولا يمكن الا تأييد هذا التمييز او هذا الفارق ولكن ليس بوسعنا الا التذكير كم انه يمثل طريقاً ضيقاً يعرض من يتبعه في اية لحظة لأن يقع في الهوة. وفي الأغلب فان النزوع الاميركي (والفرنسي احياناً) إلى ذكر المبادئ الكبرى يبقى من طبيعة الخطاب ويمكن ان يكون تناقضياً بشكل صريح باسم الحكمة من خلال العمل او اللا عمل الفعلي، وبالعكس لو انه تم التخلي - مثل جيمي كارتر في ايران عن حلفائه، لكي يبقوا مخلصين لمبادئه، فانه انما يزيد الشر خطورة والمقصود بالشر هو الاستبداد او الارهاب، الذي كانت هناك رغبة لمحاربته.

ان على السياسية الخارجية التي ترغب في خدمة الحرية من خلال جمع المبادئ والحكمة، عليها من ناحية تطبيق هذه المبادئ على نفسها ومن الجهة الثانية اتباعها باستمرار، ولكن من خلال الاهتمام بتعقيد ردود الافعال التي تثيرها في مكان آخر، وعليها ان تقبل بدفع الثمن السياسي والاخلاقي والمالي والانساني، لطموحاتها كما ان عليها ان تفهم بان نفس التعطش إلى الحرية والكرامة الذي تتمنى ان تستجيب له من خلال دعمها للشعوب ضد طغاتها ينقلب لدى الشعوب نفسها، ضدها باسم الاستقلال الوطني او الهوية الثقافية او الدينية.

ففي دول اوربا وخلال الحربين الكونيين الكبيرتين والحرب الباردة، وبصورة احدث في البلقان، عرفت الولايات المتحدة الاميركية اجمالاً التوفيق بين المبادئ والحكمة.. من ناحية اخرى فانها اخطأت وفشلت على الاغلب في كل مكان تقريباً في السنوات الماضية امام البعض والبعض الآخر. ولهذا السبب، فان على الاوربيين الذين حيوا في خطاب بوش الارتقاء بالحرية، نسبة إلى مكافحة الارهاب الذي يعد كمبدأ وحيد او كذريعة عالمية، عليهم ان يبقوا حذرين بل ومرتابين بانتظار التحول إلى العمل، ولكن عليهم ايضاً الاهتمام في عملهم الخاص بالتوفيق بين المبادئ والحكمة من الدفاع عن الحرية.

كما ان الحكمة لا يمكن ان تكمن لا في الانكفاء البارد على الذات ولا في مغامرة دبلوماسية تضحي بامم ديمقراطية او بحقوق الانسان من اجل تحالفات خلفية او جانية مع قوى استبدادية.

ان الاتحاد الاوربي الذي يقوم بمهمة العمل على تقدم السلام والحرية في آن واحد لدى جيرانه، في اوكرانيا وتركيا، كما في فلسطين وفي بقية الشرق الاوسط، تارة عبر التوسيع المشروط وتارة اخرى عبر الوساطة، فانه سيجد نفسه احياناً إلى جانب الولايات المتحدة الاميركية، واحياناً يعارض سياستها، ولكنه دائماً مخلص للمبادئ الديمقراطية المشتركة.

ترجمة : زينب محمد
عن :اللوموند

❖بيير هاسنر: مدير البحوث الرائدة في مركز الدراسات والبحوث الدولية.